الخاتمة العامة

أكد الكثير من فلاسفة الاقتصاد أن الفوائد وراء الكثير من الأزمات والمشاكل التي يعاني منها العالم، كما كانت السبب في تأخر التنمية وزيادة التخلف ، وأكبر دليل على ذلك الأزمة العالمية الأخيرة لسنة 2008، الأمر الذي دفع بالكثير الى التوجه الى البنوك الاسلامية لرفضها التعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاءا، حيث أثبتت هاته الصيغة من البنوك مدى صلابة نظامها وقدرتها على مجابهة الأزمات العالمية. ولعل أهم السبل لجعل البنوك الاسلامية تبقى على رأس النظام المصرفي العالمي هو مراقبة أدائها وتقييمه ومن ثم تحسينه من سنة لأخرى بل من شهر لآخر.

يكون تقييم الأداء عادة من خلال مؤشرات وطرق لكل منها هدف وغاية لاستخدامها وتختلف حسب طبيعة المنظمة المراد التعرف على أدائها، لنجد أن الكثير من البنوك الاسلامية تلجأ الى النسب المالية بكثرة كنسب السيولة والربحية ومقاييس المخاطرة لتقييم أدائها، ولكن في ظل تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور السريع وكذا تزايد المنافسة عرفت هته النسب نقدا كبيرا لاهتمامها بدرجة واسعة بالجانب المالي وإهمالها لأهمية المدخلات والمخرجات ، كما أثبتت عدم جدارتها في العديد من المرات ، لذلك كان لابد من تبني طرق جديدة تساعد الادارة في اتخاذ قراراتها.

ظهرت الكفاءة بمفهومها الجديد لتسد الثغرة التي عرفتها الأساليب التقليدية في تقييم الأداء ، وظهرت معها الأساليب الكمية لقياسها، والتي تنقسم بدورها الى أساليب معلمية أهمها طريقة حد التكلفة العشوائية SFA ، وأساليب لامعلمية والمتمثلة أساسا في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA الذي يعتمد على البرمجة الخطية لرسم منحنى الكفاءة الحدودي الذي تقع عليه الوحدات الكفؤة ونقول هنا أنها ذات كفاءة تامة ونعطي لها قيمة 1 ، ويطوق المنحنى بدوره باقي الوحدات غير الكفؤة ونعطي لكفاءتها قيمة أقل من 1 حسب موقعها بالنسبة للمنحنى.

من خلال هذه الدراسة قمنا بتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على فروع البنوك الاسلامية، حيث قمنا باختيار البنك الاسلامي "مجموعة البركة المصرفية" من أجل قياس كفاءة فروعها ، ذلك لكون أن لقياس كفاءة الفروع (الوكالات) أهمية بالغة في تقييم الأداء العام للبنك، كما أن نتائج القياس تسمح للمسيرين الموجودين على مستوى الادارة العليا للبنك من اتخاذ قرارات حول مستقبل نشاطه. وذلك من خلال جزأين: جزء تناول الاطار النظري لمفهوم البنوك الاسلامية وتقييم الأداء وقياس الكفاءة وأخيرا طرق قياسها. وجزء خُصص للدراسة التطبيقية.

باعتماد منهج الوساطة تم تحديد مدخلين للفروع هما مجموع الودائع وتكاليف الموظفين، وتحديد مخرجين هما مجموع التمويلات ومجموع الايرادات من أجل قياس الكفاءة باستعمال نموذجي أسلوب

التحليل التطويقي للبيانات، نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CRS ونموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS بالتوجه المدخلي والذي يهدف الى تخفيض المدخلات، أو ايجاد قيمة المدخلات اللازمة للوصول الى مستوى محدد من المخرجات ، وبالتوجه المخرجي والذي يهدف الى تعظيم المخرجات، أو ايجاد قيمة المخرجات التي يمكن انتاجها عند مستوى محدد من المدخلات.

وفيما يلي خلاصة لأهم ما توصلت اليه الدراسة التطبيقية من نتائج:

- بينت الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة لمجموعة البركة المصرفية أن هناك تطور كمي مستمر حيث قدرت نسبة الزيادة الكلية في مجموع الودائع المحصلة من طرف البنك من 2010 الى غاية 2017 بـ 103.80%، و 60.26% نسبة الزيادة في تكاليف الموظفين خلال نفس الفترة، كما بلغت نسبة الزيادة في مجموع التمويلات المقدمة بـ 1.4 مليار دولار أمريكي، و51.64% هي نسبة الزيادة في مجموع الايرادات. هذا وان دل فيدل على الجهود المبذولة من طرف المجموعة وفروعها وحرصها على البقاء في أولى مراتب البنوك الاسلامية والعالمية.
- كما بينت الدراسة الوصفية لمدخلات الدراسة أن هناك تباين كبير في الودائع المجمعة وكذلك تكاليف الموظفين التي يتحملها كل فرع، كما حقق فرع لبنان أقل قيمة فيما يخص مجموع الودائع ، فيما كانت أقل قيمة فيما يخص تكاليف الموظفين من نصيب فرع سورية. في حين كانت أكبر قيمة فيما يخص المدخلين من نصيب فرع تركيا في كل سنوات الدراسة (2012-2017).
- من جهة أخرى بينت الدراسة الوصفية لمخرجات الدراسة أن فرع لبنان واصل تحقيقه لأقل قيمة فيما يخص مجموع التمويلات ومجموع الايرادات أيضا. وواصل فرع تركيا تحقيقه لأكبر قيمة فيما يخص مخرجات الدراسة.
- أما نتائج برنامج DEAP فأظهرت نتائجه أن فروع مجموعة البركة المصرفية قد حققت درجات مقبولة من الكفاءة حيث قُدر متوسط الكفاءة التقنية بنموذج CRS بـ 83.6%، أما الكفاءة التقنية الصافية فبلغت في المتوسط 90.03 % ، أما الكفاءة الحجمية فمتوسطها يساوي بالتقريب 93 %، وهذا ما توصلت اليه الدراسات السابقة من قبل وهاته الدراسة لا تنف ما جاءت به، وعليه نقبل الفرضية الأولى القائلة **بأن فروع مجموعة البركة المصرفية في المتوسط تتمتع بدرجات كفاءة عالية في استخدام الموارد المتاحة لها.**
- فرع البحرين هو الفرع الوحيد الذي استطاع تحقيق كفاءة تامة 100% طوال سنوات الدراسة، في حين عرف فرع تونس كفاءة تقنية وفق نموذج CRS وكفاءة تقنية بحتة وفق نموذج VRS تتراوح بين 44% كأقل قيمة و 77% كأكبر قيمة بمتوسط يقدر بـ 55% و 59 % على التوالي ، كذلك الأمر بالنسبة لفرع الجزائر حيث تراوحت قيم كفاءته بين 48% و 100%، وكذا كل من فرع باكستان

وجنوب افريقيا حيث تراح مؤشر الكفاءة لديهم بين 50% و 99% ، من جهة أخرى حقق فرع سورية كفاءة تقنية سنة 2017 تقدر بـ 33% في حين حقق فرع الأردن و مصر وتركيا كفاءة تقنية التامة في بعض السنوات وكفاءة مقبولة في السنوات الأخرى، وعليه نقبل الفرضية الثانية القائلة بأن: **فروع مجموعة البركة المصرفية تتباعد في مستويات الكفاءة.**

- بلغ متوسط الكفاءة التقنية البحتة لكل من فرع سورية وفرع لبنان وفرع تركيا 100% مما يدل على أن سبب عدم كفاءة هذه الفروع يعود الى البيئة الخارجية المحيطة بالفرع، في حين باقي الفروع فسبب عدم الكفاءة يعود الى العمليات الداخلية والبيئة الخارجية معا، إلا أن هذا الأخير أثره أكبر من العامل الأول.

- عند استخدام نموذج الانحدار Tobit لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة للكفاءة التقنية وفق نموذج CRS والكفاءة التقنية البحتة وفق نموذج VRS والكفاءة الحجمية، وجد أن هناك علاقة طردية بين حجم البنك المقاس بإجمالي الأصول كمتغير مستقل والكفاءة كمتغير تابع، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات أهمها دراسة **(Akbar Noor and Ahmad , 2012)**و **(فيصل شياد، 2012).** وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن: **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الكفاءة وحجم البنك.**

- عند استخدام نموذج الانحدار Tobit لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة للكفاءة التقنية وفق نموذج CRS والكفاءة التقنية البحتة وفق نموذج VRS والكفاءة الحجمية، وجد أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم كمتغير مستقل والكفاءة التقنية كمتغير تابع، فهذه الدراسة لا تعكس ما جاءت به الدراسات السابقة، في حين كانت العلاقة عكسية بين معدل التضخم والكفاءة الحجمية، وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن: **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الكفاءة ومعدل التضخم.**

- عند استخدام نموذج الانحدار Tobit لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة للكفاءة التقنية وفق نموذج CRS والكفاءة التقنية البحتة وفق نموذج VRS والكفاءة الحجمية، وجد أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج الداخلي كمتغير مستقل والكفاءة التقنية كمتغير تابع، في حين كانت العلاقة عكسية بين معدل نمو الناتج الداخلي والكفاءة الحجمية، وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن: **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مستوى الكفاءة ومعدل نمو الناتج الداخلي.**

التوصيات المقترحة:

من خلال ما توصلت اليه هذه الدراسة جملة من التوصيات يمكن اقتراحها على ادارة مجموعة البركة المصرفية خاصة وإدارة البنوك الاسلامية عامة:

- على الفروع التي لم تحقق الكفاءة أن تبذل جهدا أكبر في التخطيط والترشيد لاستغلال مواردها (المدخلات) بطريقة مثلى، كتخفيض تكاليف الموظفين حيث أظهرت بعض الدراسات أن البنوك الاسلامية تتميز بارتفاع كبير في هذا النوع من التكاليف.
- تسليط الضوء على فرع البحرين الذي حقق الكفاءة التامة وتشخيص أسباب تفوقه وتحليل العوامل التي ساهمت في ذلك بغية تعميمها على باقي الفروع.
- تنظيم برنامج تدريبي متخصص في مجال تطبيقات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ليعمل جنبا الى جنب مع باقي الأساليب التقليدية، حيث أنه يساعد في تشخيص الخلل وتقديم الحلول والاقتراحات والتحسينات الممكنة.
- على الدول التي يتواجد في نظامها البنوك الاسلامية توفير البيئة الملازمة لهذه الأخيرة من أجل العمل وفق قواعد الشريعة الاسلامية كازدواجية النظام المصرفي لديها ، حيث ظهر أن عدم الكفاءة في البنوك الاسلامية يعود أساسا الى البيئة الخارجية المحيطة بالبنك.

آفاق البحث:

لقد اقتصرت هذه الدراسة على فروع مجموعة البركة المصرفية كإحدى البنوك الاسلامية للفترة من 2012 الى 2017، حيث كان الهدف منها قياس الكفاءة باستعمال مدخلين ومخرجين وكذا تحديد المتغيرات المحددة لها، لكن أهمية انتائج التي تم التوصل إليها تشير الى ضرورة امتداد جهود الباحثين لتغطية نواحي أخرى نذكر منها:

- ادراج مدخلات ومخرجات أخرى لا تقل أهمية عن المدرجة في الدراسة لفترات زمنية أطول مثل جودة خدمات البنك، مستوى التكنولوجيا المستعمل وغيرها من المتغيرات التي لها تأثير على عمل البنك.
- ادراج متغيرات بيئية أخرى والتي لها دور في التأثير على الكفاءة نذكر منها على سبيل المثال : الموقع الجغرافي للبنك، أوضاع الاقتصاد والسياسة للبلد.